

محددات التطور المالي في دول المغرب العربي

Determinants of financial development in the Arab Maghreb countries

أ. خربوش محمد

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

mkherbouche9@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/05/25

تاريخ الاستلام: 2019/01/11

الملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحديد مستوى تطور الأنظمة المالية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) انطلاقا من فترة الإصلاحات (سنوات التسعينات) أو فترة التحرير المالي وإصلاح الأنظمة المالية والمصرفية الى غاية سنة 2016 وهذا باستخدام مجموعة من المؤشرات المحددة لتطور الأنظمة المالية التي تسمح لنا بإجراء مقارنة بين دول المغرب العربي مع الاعتماد على المنهج التحليلي. وقد خلصت الدراسة الى أن النظام المالي المغربي حقق مستويات عليا من التطور يليه النظام المالي التونسي ثم يأتي في الأخير النظام المالي الجزائري وهذا يدل على عدم نجاح سياسة التحرير المالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التطور المالي، دول المغرب العربي، التحرير المالي، مؤشرات التطور المالي، المنهج التحليلي.

Abstract: This study aims to determine the level of development of the financial systems in the Arab Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco) from the period of reforms (the nineties) or the period of financial liberalization and the reform of financial and banking systems until 2016 using a set of specific indicators for the development of financial systems that allow us to make comparisons between the Arab Maghreb countries, Using an analytical approach. The study concluded that the Moroccan financial system achieved high levels of development followed by the Tunisian financial system and finally comes the Algerian financial system. This indicates that the policy of financial liberalization in Algeria has not succeeded.

Key Words: Financial development, Arab Maghreb countries, financial liberalization, indicators of financial development, analytical approach.

JEL Classification : E44, G2, O57

*مرسل المقال: خربوش محمد (mkherbouche9@gmail.com)

المقدمة:

يعتبر النظام المالي أحد المكونات الأساسية لاقتصاديات أي دولة وتبرز أهمية هذا النظام من خلال وظائفه المتمثلة في تقديم الوسائل اللازمة لإدارة المخاطر، تقديم المعلومات للمتعاملين الاقتصاديين وتنويع مصادر التمويل. تعتبر أهم وظيفة في القيام بتحريك الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز. نَقَدَت معظم دول المغرب العربي إصلاحات اقتصادية وبرامج التكييف الهيكلي في العقود الأخيرة. والغرض من هذه البرامج هو إصلاح وتطوير القطاع المالي وزيادة قدرته على تعبئة الموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد وتشجيع الوساطة المالية وهذا من أجل التأثير على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة معدّل الاستثمار وبالتالي ارتفاع معدّل النمو الاقتصادي.

انطلاقاً من هذا يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما هو مستوى تطوّر الأنظمة المالية في دول المغرب العربي؟ ومن ثمّ نسجّل الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: مستوى تطوّر الأنظمة المالية هو منخفض

الفرضية الثانية: مستوى تطوّر الأنظمة المالية هو متوسط

الفرضية الثالثة: مستوى تطوّر الأنظمة المالية هو عالي

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى قياس درجة تطور الأنظمة المالية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) وهذا باستعمال مجموعة من المؤشرات انطلاقاً من فترة الإصلاحات أو فترة التحرير المالي وإصلاح الأنظمة المالية والمصرفية تسمح لنا بإجراء مقارنة بين دول المغرب العربي وذلك من خلال:

ضبط المفاهيم المختلفة للتطور المالي

إبراز محدّدات التطوّر المالي

تحديد أبعاد التطوّر المالي مع ذكر أهم مؤشرات (كيفية قياسه).

تحليل واقع التطوّر المالي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب).

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال عرض مجموعة من المؤشرات (التي تقيس مستوى التطوّر المالي) انطلاقاً من فترة الإصلاحات تسمح بإجراء دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي

محاور الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية مع مقدمة وخاتمة. يتناول المحور الأول الجانب النظري للدراسة من خلال عرض مختلف الجوانب المتعلقة بالتطور المالي (من مفاهيم، محدّدات، أبعاد، مؤشرات) كما يتضمن المحور الثاني الدراسات السابقة التي عاجلت موضوع التطوّر المالي في دول المغرب العربي. أما المحور الثالث والأخير فتمّ فيه تسليط الضوء على واقع التطوّر المالي في دول المغرب العربي من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات وإجراء مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

1. تعريف التطور المالي

حسب **Edward Shaw** يعدّ النظام المالي متطورًا عندما يكون تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الأصول غير المالية. (Shaw, 1973, P13)

Turunç من خلال تحليله فكّك مصطلح التطور المالي الى : التطور المالي الداخلي ، التطور المالي الخارجي. بالنسبة له نظام مالي يقال عنه أنه متطور إذا وفقط إذا يضمن سير، تشغيل نظام الدفع بطريقة أو بصورة فعالة (قابلة للتطور)، يعيى المدّخرات ويحسن تخصيصها للاستثمار (Turunç, 1999, P92)

عرّف **Tchakounté** واخرون التطور المالي بأنه ارتفاع نسبة الوصول الى الخدمات الماليّة (المخصّصة للاستثمارات المنتجة) لصالح الأشخاص أو مجموعات من الناس المحرومين وهذا من خلال تحسين ميكانيزمات (الية) جمع المدّخرات الخاصّة وتخصيص الائتمان في سياق التقليل من التكاليف المرتبطة بعدم تماثل المعلومات. (Tchakounté et al, 2008, P07)

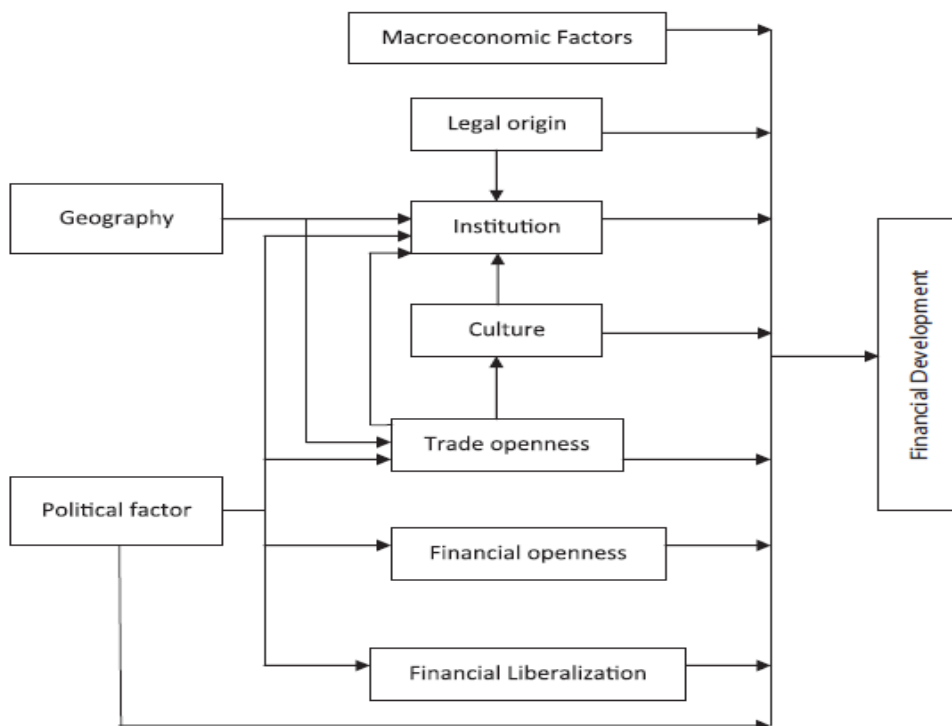
يرى **Noureen Adnan** أن التطور المالي هو تلك السياسات والعوامل والمؤسّسات التي تؤدّي إلى وساطة مالية فعالة وأسواق مالية فعالة. يقدم النظام المالي القويّ الوظيفتين التاليتين: تنويع المخاطر، التخصيص الفعال لرأس المال. كلّما زاد التطور المالي كلّما ارتفعت تعبئة المدّخرات وتخصيصها للمشاريع ذات العائد المرتفع. (Noureen Adnan, 2011, P01)

2. محدّدات التطور المالي

هناك عدد كبير من العوامل التي تؤثر على التطور المالي تصنّفهم الدراسات النظرية والأدبية بطرق مختلفة. اقترح **BC.Eri Bzhalava** الفئات التالية من المحدّدات: (Bzhalava, 2014, P07)

التقاليد القانونية (**Legal Tradition**)، المؤسّسات (**Institution**)، التحرير المالي (**Financial Liberalization**)، سياسة الانفتاح (**Openness Policy**)، عوامل الاقتصاد السياسي (**Political Economy Factors**)، عوامل أخرى (**Other Factors**)

الشكل رقم 01: محددات التطور المالي

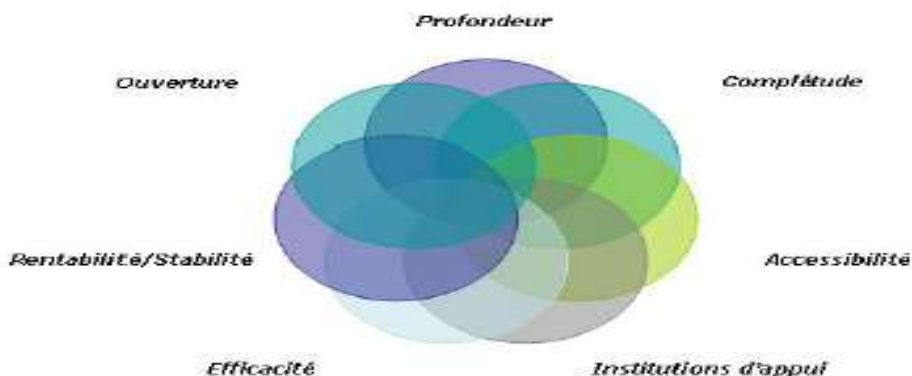


Source : Voghouei, H., Azali, M., & Jamali, M. A. (2011). A survey of the determinants of financial development. *Asian-Pacific Economic Literature*, 25(2), P12.

3. أبعاد التطور المالي: تتمثل أبعاد التطور المالي في ما يلي (Mvogo, 2012, P80)

- عمق النظام المالي *La profondeur du système financier*
- وصول الأعوان الاقتصاديون إلى النظام L'accessibilité des agents économiques au système
- وجود مؤسسات داعمة لسيرها الصحيح. *L'existence d'institutions d'appui permettant son bon fonctionnement*
- مردودية واستقرار المؤسسات والنظام ككل. La rentabilité et la stabilité des institutions et du système dans son ensemble
- فعالية الوسطاء الماليين L'efficacité des intermédiaires financiers
- اكتمال أو تنوع النظام المالي. La complétude ou diversité du système financier
- انفتاح النظام المالي L'ouverture du système financier

الشكل رقم 02: أبعاد التطور المالي

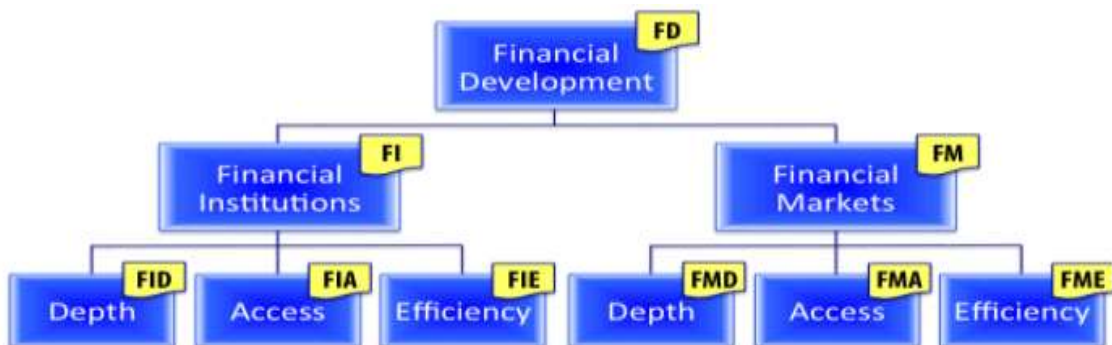


Source : Mvogo, J. P. (2012). Les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne : définition-enjeux-réalités et propositions. *Economics Thesis from University Paris Dauphine*, P80.

4. قياس التطور المالي

يعدّ التطور المالي مفهوم متعدد الأوجه، لا يشمل المجالات النقدية فحسب، ولكن أيضا التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية مثل: قوة حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية والتي تكوّن الهيكل المالي للاقتصاد وأنّ النظام المالي جيد التطور يؤدي عدة مهام حيوية لتعزيز كفاءة الوساطة عن طريق تخفيض تكاليف المعلومات والتعاملات ويشجع النظام المالي الحديث الاستثمار عن طريق تحديد فرص الأعمال الجيدة وتمويلها وتعبئة المدخرات وتنويع المخاطر وتؤدي هذه المهام إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد وتراكم أسرع لرأس المال المادي والبشري وإلى تقدم تكنولوجي أسرع مما يعدي بدوره النمو الاقتصادي. (سوزان كرين واخرون، 2003، ص 100-109).

الشكل رقم 03: مؤشرات التطور المالي



Source : Sahay, R., Čihák, M., N'Diaye, P., & Barajas, A. (2015). Rethinking financial deepening: Stability and growth in emerging markets. *Revista de Economía Institucional*, 17(33), P81.

المحور الثاني: الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء الدراسات السابقة التي عاجلت موضوع التطور المالي في دول المغرب العربي دراسة محمد عبد الكريم بوغزالة 2015: وهي دراسة بعنوان التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة الممتدة من 1990-2013. تهدف هذه الورقة إلى دراسة اثار الانفتاح والتحرير المالي على تطور القطاع المالي مع التركيز على القطاع المصرفي وهذا من خلال تقدير التطور المالي في بلدان المغرب العربي باستخدام مجموعة من المؤشرات نذكر منها مؤشر السيولة النقدية M1/M2 ، مؤشر اجمالي الودائع إلى اجمالي الناتج المحلي، مؤشر الائتمان الخاص الى اجمالي الناتج المحلي، مؤشر M2/PIB ، القيمة الاجمالية للأسهم المتداولة والرسمة السوقية للشركات المدرجة كنسبة من الناتج. أظهرت النتائج أن مستوى أعلى من التحرير والانفتاح المالي يحفز ويرفع من مستوى التطور المالي بشرط تحقيق مستوى من التنمية المؤسسية لاسيما بالقطاع المالي، كما أظهرت المؤشرات المستخدمة أن القطاع المالي المغربي يأتي في المرتبة الأولى من حيث مستوى التطور يتبعه القطاع المالي التونسي ثم القطاع المالي الجزائري في الأخير.

دراسة بن قانة إسماعيل، بوغزالة محمد عبد الكريم 2015: وهي دراسة تحت عنوان قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). تهدف هذه الدراسة إلى بناء مؤشر عام للتطور المالي في الجزائر مكون من ستة مؤشرات تمثل الخصائص الأساسية للقطاع المالي في الجزائر وقد تم استخدام أدوات الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى مساهمة كل مؤشر في بناء المؤشر العام ولقد توصلنا الى أن جميع المؤشرات المختارة لها تأثير على هذا المقياس (المؤشر العام للتطور المالي) كما أن المؤشر العام كان منخفضا طيلة فترة التسعينات ، عرف ارتفاعا في نهاية العشرية ليستقر بعدها من منتصف العشرية الأولى حتى منتصف العشرية الثانية من الألفية الثالثة.

المحور الثالث: تقدير مستوى تطور الأنظمة المالية في دول المغرب العربي

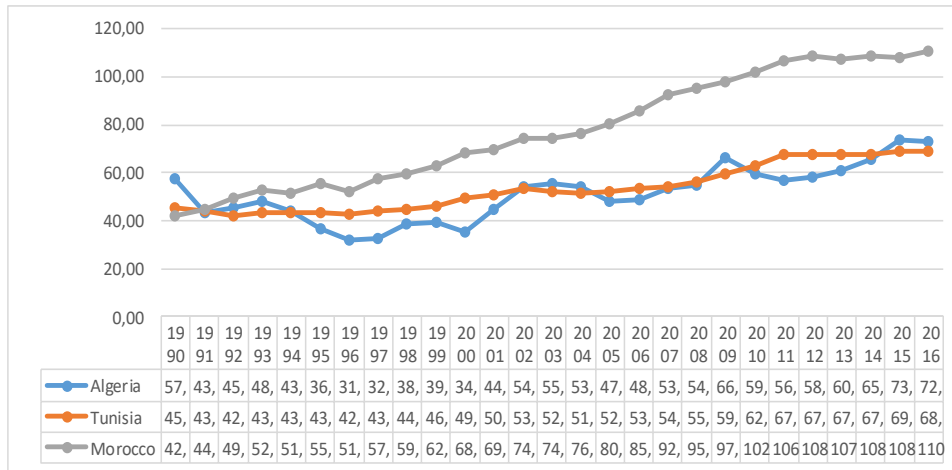
يتطلب قياس مستوى تطور الأنظمة المالية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) استعمال مجموعة من المؤشرات انطلاقا من فترة الإصلاحات أو فترة التحرير المالي وإصلاح الأنظمة المالية والمصرفية تسمح بإجراء مقارنة بين دول المغرب العربي. في الحقيقة هناك العديد من العوامل والمؤشرات التي تؤثر على الأنظمة المالية والمصرفية وهي بمثابة محددات لتطور الأنظمة المالية مثل المحددات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، معدلات التضخم، الدخل الفردي كذلك هناك محددات مؤسسية مثل نوعية المؤسسات، الهيئات القانونية الخ. سيتم التركيز من خلال هذا المقال على المتغيرات الممثلة للحجم المالي أو العمق المالي، المتغيرات التي تقيس نشاط الأنظمة المصرفية مثل عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ وكذلك درجة الوصول الى الخدمات المالية المختلفة مثل عدد ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) والمتغيرات الممثلة للبيئة القانونية والتنظيمية للنظام المالي والمصرفي والتي تقيس درجة حماية حقوق الملكية الخاصة ومدى قدرة الأفراد والشركات على تنفيذ العقود ، مؤشر الحرية المالية لقياس درجة التحرير المالي في دول المغرب العربي وأخيرا المؤشر الشامل للتطور المالي الذي يصدره صندوق النقد الدولي.

1. مؤشرات الحجم المالي

تعكس حجم ومدى اتساع قاعدة النظام المالي مقارنة بحجم الاقتصاد ككل ومن بين المؤشرات المستخدمة لقياس العمق المالي Financial Depth أولاً: مؤشر الالتزامات السائلة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (M3/PIB) حيث يقيس الحجم المطلق للوسطاء الماليين (مثل البنك المركزي، بنوك الودائع النقدية والمؤسسات المالية الأخرى) وهو يساوي مجموع العملة إضافة إلى الطلب والالتزامات بفائدة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي استعمل هذا المؤشر بكثرة في الدراسات التجريبية. ثانياً: مؤشر القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي **private sector crédit to GDP** يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص وتوصلت معظم الدراسات السابقة إلى أن مؤشر القروض الموجهة إلى القطاع الخاص له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويعتبر هذا المؤشر الأكثر استعمالاً في الدراسات التجريبية.

يمثل الشكلين رقم 04 و 05 تطور المؤشرين السابقين خلال الفترة الممتدة من 1990-2016

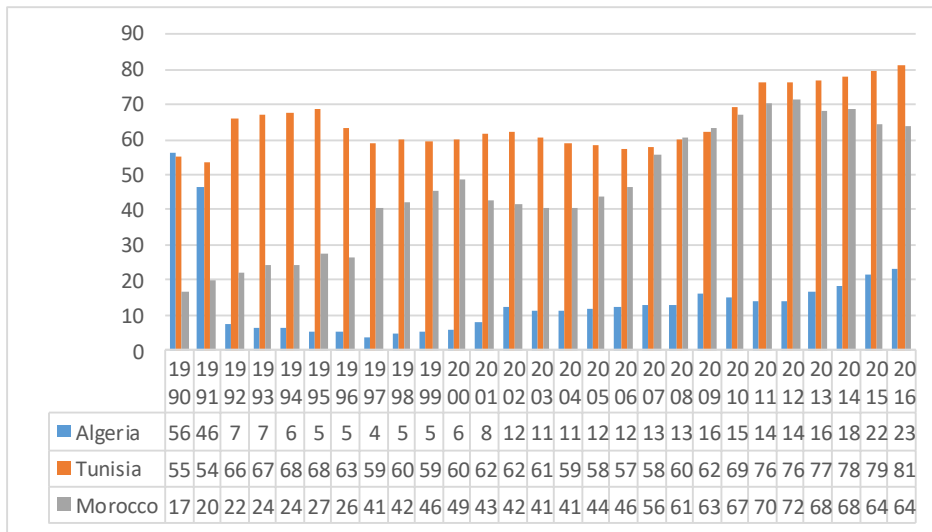
الشكل رقم 04: مؤشر الالتزامات السائلة M3 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الشكل البياني ارتفاع نسبة الالتزامات السائلة إلى إجمالي الناتج المحلي في المغرب وهذا ما يدل على وجود وساطة مالية فعالة ونظام مالي تنافسي ونظام مصرفي حديث يقدم أداءً جيداً. كما يظهر من خلال الشكل أن نسبة الالتزامات السائلة في تونس لم تتجاوز 69% في حين بلغت قيمة المؤشر 73% في سنة 2015 بالنسبة للجزائر وهذا يدل على أن النظام المصرفي الجزائري والتونسي لم يصل بعد إلى درجة عالية من التطور وهذا نظراً لسيطرة القطاع المصرفي الحكومي على معظم الأنشطة الاقتصادية.

الشكل رقم 05: مؤشر القروض الموجهة الى القطاع الخاص كنسبة من اجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

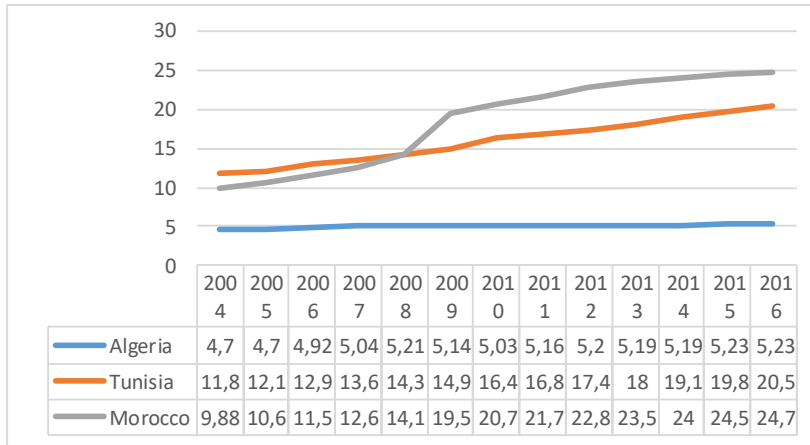
من خلال الشكل رقم 05 يتضح بأن مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من اجمالي الناتج المحلي يحقق مستويات عليا في كل من تونس والمغرب حيث ارتفعت قيمة المؤشر من 16.79 % سنة 1990 إلى 71.63 % سنة 2012 بالنسبة للمغرب ومن 60.75 % سنة 2003 إلى 79.33 % سنة 2015 بالنسبة لتونس بينما يسجل هذا المؤشر مستويات منخفضة في الجزائر حيث لم تتجاوز قيمته 23.01 % سنة 2016 وهذا نظرا لهيمنة القطاع العام على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لا سيما البنوك. يظهر من خلال هذا الشكل الأثر الإيجابي لسياسة التحرير المالي على مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في كل من تونس والمغرب.

2. معيار النشاط المالي

يعكس اتساع نشاط النظام المالي مقارنة بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل وتقوم هذه المؤشرات على إعطاء نظرة عامة حول مدى استعمال الخدمات المالية من طرف الأفراد، أي يقيس مدى قدرة الأفراد على استخدام الخدمات المالية وبالتالي تعمل هذه المؤشرات على قياس وتمثيل مدى انتشار الخدمات المالية ووصولها إلى جميع وحدات الاقتصاد القومي وخاصة القطاع الخاص ويتضمن هذا المعيار عددا من المؤشرات لقياس النشاط المالي من بينها مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ وعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ. (مجاهد، 2015-2016، ص 40)

يمثل الشكل رقم 06 و 07 تطوّر المؤشرين السابقين خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2016 وقد تمّ اختيار هذه الفترة حسب معيار توفّر البيانات.

الشكل رقم 06: مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ

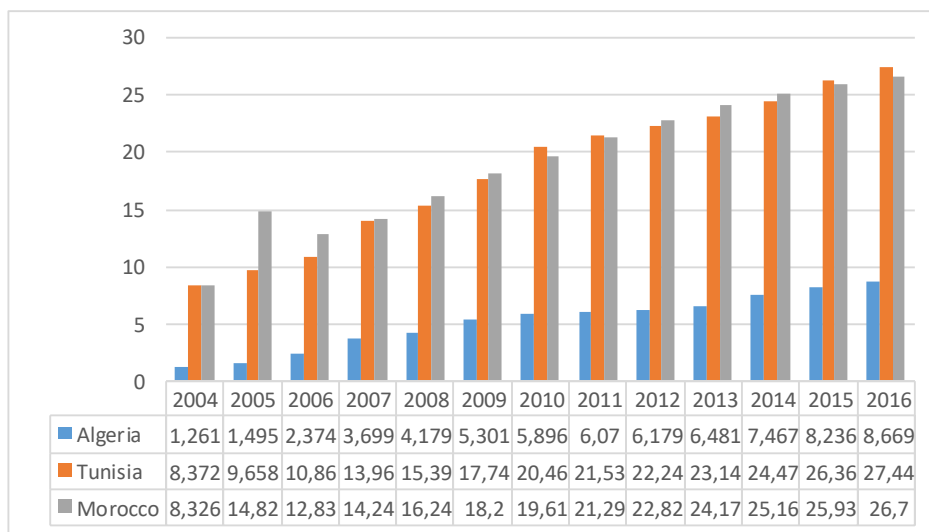


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

يوضح الشكل رقم 06 تطوّر عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر، تونس والمغرب حيث نجد أن عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر يتراوح بين 4-5 فروع خلال الأعوام الأخيرة وهذا ما يدلّ على أن عدد فروع البنوك حاليا في الجزائر لا يتماشى مع المؤشرات العالمية ولا يتناسب مع النمو السكاني. يظهر من خلال الشكل أن عدد فروع البنوك التجارية في تونس يتراوح بين 11-20 فروع خلال الأعوام الأخيرة وفي المغرب يتراوح بين 10-24 فروع خلال الفترة الممتدة من 2004-2016 وهذا ما يدلّ على اتساع نشاط الأنظمة المصرفية في الدولتين وخاصة المغرب الذي حقّق مستويات عليا من التطوّر المالي.

يظهر الشكل رقم 07 تطوّر مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في دول المغرب العربي الثلاث حيث نجد أن عدد ماكينات الصراف الآلي في كلّ من تونس والمغرب يتراوح بين 8-27 خلال الأعوام الأخيرة في حين لم يتجاوز 8 ماكينات في الجزائر وهذا ما يدلّ على اتّساع نشاط النظام المصرفي في كلّ من تونس والمغرب مقارنة بالجزائر. هذه النتائج المتحصّل عليها تعكس اتّساع انتشار الخدمات المالية في كلّ من المغرب وتونس حيث تسمح هذه الأجهزة الالكترونية للعملاء بإجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة. ومن مزايا آلة الصراف الآلي أنّها تمكّن الزبائن من الوصول إلى حساباتهم المصرفية من أجل سحب النقود، تسمح للمواطنين بشراء السلع والخدمات، تسهّل تحويل الأموال بين الحسابات المصرفية، عدم الوقوف في قائمة الانتظار لإجراء المعاملات البنكية وإمكانية سحب الأموال من أي مكان في العالم بالنسبة للمسافرين. يتّضح من خلال قيم المؤشر أن المغرب وتونس تتفوقان على الجزائر من ناحية اتساع النشاط المالي.

الشكل رقم 07: ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

3. حقوق الملكية¹: يعتبر متغير أو عنصر حقوق الملكية مقياس لتقييم قدرة الأفراد على تراكم الأملاك الخاصة هذه الأخيرة تكون مضمونة عبر قوانين واضحة تنفد بشكل كامل من قبل الدولة. هذا المتغير يقيس مدى قدرة قوانين البلد على حماية حقوق الملكية الخاصة ومدى قدرة حكومتها على فرض أو تطبيق القوانين. هذا المتغير يقيم أيضا احتمال نزع الملكية الخاصة ويحلل استقلال القضاء، وجود فساد داخل السلطة القضائية وقدرة الأفراد والشركات على تنفيذ العقود. يتم تصنيف كل بلد وفق المعايير التالية:

100% : الملكية الخاصة مضمونة من قبل الحكومة. نظام المحاكم يفرض تنفيذ العقود بكفاءة وبسرعة. نظام العدالة يعاقب أولئك الذين يصادرون الملكية الخاصة بطرق غير مشروعة. لا يوجد أي فساد أو مصادرة.

90% : الملكية الخاصة مضمونة من قبل الحكومة. نظام المحاكم يفرض تنفيذ العقود بكفاءة. نظام العدالة يعاقب أولئك الذين يصادرون الملكية الخاصة. الفساد غير موجود تقريبا ومصادرة الأملاك مستبعدة جدا.

80% : الملكية الخاصة مضمونة من قبل الحكومة. نظام المحاكم يفرض تنفيذ العقود بكفاءة ولكن مع بعض التأخير. الفساد في حده الأدنى ومصادرة الأملاك مستبعدة جدا.

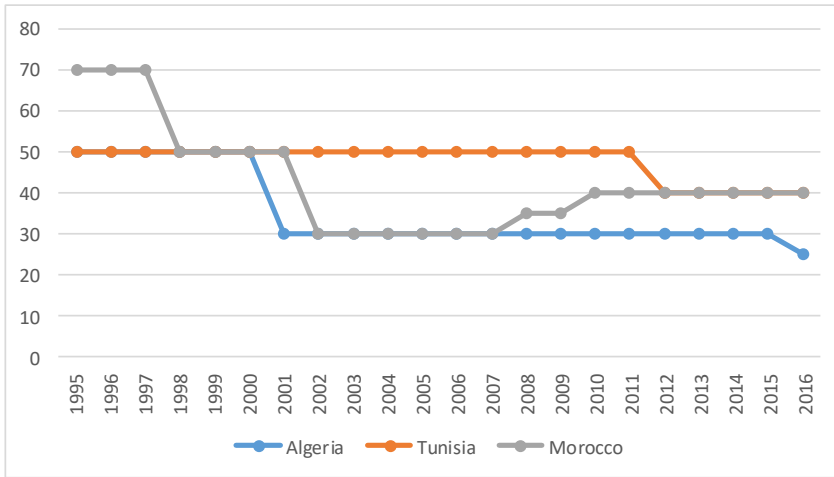
70% : الملكية الخاصة مضمونة من قبل الحكومة. نظام المحاكم هو عرضة للتأخير ومتساهل في تنفيذ العقود. الفساد هو ممكن ولكن نادر ومصادرة الأملاك غير محتملة.

60% : تنفيذ حقوق الملكية يكون عرضة للتأخير. الفساد هو ممكن ولكن نادر ويمكن أن يتأثر القضاء بالفروع الأخرى للحكومة. مصادرة الأملاك من غير المرجح حدوثها.

50% : نظام المحاكم غير فعال وعرضة للتأخير. يمكن أن تتأثر السلطة القضائية بالفروع الأخرى للحكومة. المصادرة ممكنة ولكنها نادرة.

- 40% : النظام القضائي غير فعال للغاية والتأخيرات تكون طويلة بحيث أنها لا تشجع على استخدام النظام القضائي. الفساد موجود ويتأثر القضاء بالفروع الأخرى للحكومة. مصادرة الأملاك ممكنة.
- 30% : الملكية الخاصة محمية بشكل ضعيف. النظام القضائي غير فعال للغاية. الفساد واسع النطاق ويتأثر القضاء بقوة بالفروع الأخرى للحكومة. مصادرة الأملاك ممكنة.
- 20% : الملكية الخاصة محمية بشكل ضعيف. النظام القضائي غير فعال جدا. من الصعب تطبيق حقوق الملكية. الفساد القضائي واسع النطاق. نزع الملكية المشتركة.
- 10% : الملكية الخاصة نادرا ما يتم حمايتها والممتلكات كلها تقريبا تابعة للدولة. البلاد في حالة الفوضى (على سبيل المثال، بسبب الحرب الجارية). حماية الملكية يكاد يكون من المستحيل تطبيقها. القضاء هو فاسد حتى أن الملكية ليست محمية بشكل فعال. نزع الملكية المشتركة.
- 0% : الملكية الخاصة ممنوعة أو محضرة وجميع الممتلكات تابعة للدولة. الناس ليس لديهم الحق في رفع دعوى قضائية ضد الآخرين وليس لديهم إمكانية الوصول إلى المحاكم.

الشكل رقم 08: مؤشّر حقوق الملكية Property Rights Index



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Heritage Foundation

من خلال الشكل رقم 08 يتّضح بأن مؤشّر حقوق الملكية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995-2000 كانت قيمته تعادل 50% أي أنّ النظام القضائي غير فعال وعرضة للتأخير. ويمكن أن تتأثر السلطة القضائية بالفروع الأخرى للحكومة. المصادرة ممكنة ولكنها نادرة. ومن الفترة الممتدة من 2001-2015 كانت قيمة المؤشّر تساوي 30% أي أنّ الملكية الخاصة محمية بشكل ضعيف. النظام القضائي غير فعال للغاية. الفساد واسع النطاق ويتأثر القضاء بقوة بالفروع الأخرى للحكومة. مصادرة الأملاك ممكنة.

يتبيّن أيضا من خلال الشكل أن قيمة المؤشّر في تونس خلال الفترة الممتدة من 1995-2011 كانت تساوي 50%. ومن الفترة الممتدة من 2012-2016 كانت تعادل 40% وهو ما يدلّ على أن النظام القضائي غير

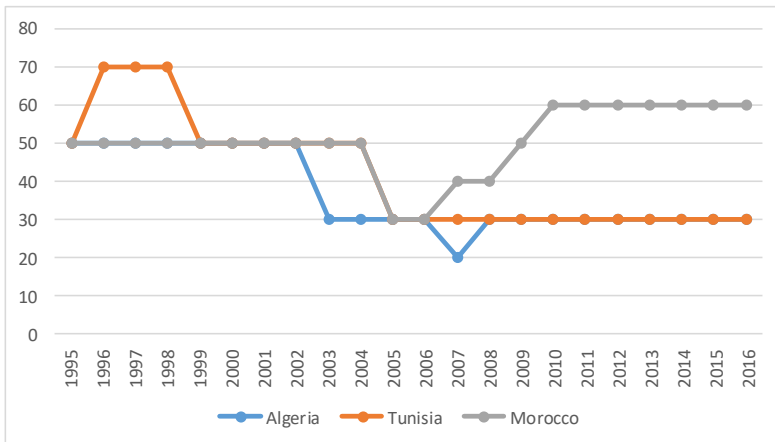
فعال للغاية والتأخيرات تكون طويلة بحيث أنها لا تشجع على استخدام النظام القضائي. الفساد موجود ويتأثر القضاء بالفروع الأخرى للحكومة. مصادرة الأملاك ممكنة.

أما بالنسبة للمغرب فكانت قيمة المؤشر تساوي 70% خلال الفترة الممتدة من 1995-1997 أي الملكية الخاصة مضمونة من قبل الحكومة. نظام المحاكم هو عرضة للتأخير ومتساهل في تنفيذ العقود. الفساد هو ممكن ولكن نادرا ومصادرة الأملاك غير محتملة. ثم ضلّت قيمة المؤشر تتراوح بين 30% و50% كما يوضحه الشكل من خلال قيم مؤشر حقوق الملكية يتّضح بأن الهيكل القانوني أو النظام القانوني غير قادر على حماية حقوق الملكية وبأن النظام القضائي لا يتّسم بالكفاءة والفعالية ولا يفصل بعدالة وسرعة في الدعاوى وهو ما يدلّ على عدم استقلالية السلطة القضائية في دول المغرب العربي.

4. مؤشر الحرية المالية Financial Freedom Index²: هو مقياس للكفاءة المصرفية ، مقياس للاستقلال عن سيطرة الحكومة والتدخل في القطاع المالي. فملكية الدولة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين وأسواق رأس المال تقلل من المنافسة وتختفض بشكل عام من مستوى الخدمات المالية. وتتراوح قيم هذا المؤشر من (0%) إلى (100%) على اعتبار أنها تسمح بدرجة كبيرة من الدقة بقياس درجة التحرير المالي بحيث تمّ تقسيم كلّ 10% من سلّم المؤشر إلى مجموعة معيّنة من إجراءات التحرير المالي كما يلي:

100% تدخل حكومي ضئيل - 90% تدخل حكومي عند حدّه الأدنى - 80% تدخل حكومي اسمي - 70% تدخل حكومي محدود - 60% تدخل حكومي هامّ - 50% تدخل حكومي كبير 40% تدخل حكومي قويّ - 30% تدخل حكومي مكثّف - 20% تدخل حكومي ثقيل - 10% شبه تقييد - 0% تقييد كليّ

الشكل رقم 09: مؤشر الحرية المالية Financial Freedom index



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Heritage Foundation

يتّضح من خلال الشكل رقم 09 أن قيمة مؤشر الحرية المالية للجزائر كانت تعادل 50 % خلال الفترة الممتدة من 1995-2002 وهذا ما يدلّ على وجود تدخّل حكومي كبير و30 % خلال الفترة 2003-2006 وهذا يعني وجود تدخّل حكومي مكثّف ثم انخفضت قيمة المؤشر الى 20 % أي وجود تدخّل حكومي ثقيل ثم ارتفعت الى 30% خلال الفترة الممتدة من 2008-2016 . كانت قيمة مؤشر الحرية المالية لتونس تساوي 50 % خلال سنة 1995 ثم ارتفعت الى 70 % خلال الفترة 1996-1998 وهذا يعني وجود تدخّل حكومي محدود ثم انخفضت قيمة المؤشر الى 50 % خلال الفترة الممتدة من 1999-2004 ثم تدهورت قيمة المؤشر الى 30 % خلال الفترة الممتدة من 2005-2016. بالنسبة للمغرب يتّضح من خلال الشكل أن قيمة المؤشر كانت تعادل 50 % خلال الفترة الممتدة من 1995-2004 ثم انخفضت الى 30 % خلال الفترة 2005-2006 غير أن قيمة المؤشر ارتفعت من جديد حيث كانت تساوي 50 % خلال سنة 2009 و60 % خلال الفترة الممتدة من 2010-2016 وهذا ما يدلّ على وجود تدخّل حكومي هامّ

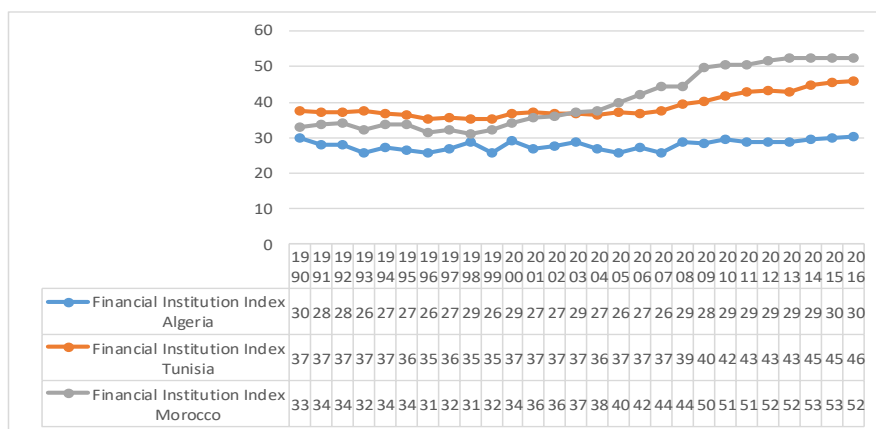
5. المؤشر الشامل للتطور المالي³

تقدّر مجموعة كبيرة من الأدبيات تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي، عدم المساواة والاستقرار المالي. معظم الدراسات التجريبية التي تعتمد على الاقتصاد القياسي تستخدم مؤشرين من مؤشرات العمق المالي لقياس التطور المالي اما نسبة الائتمان الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة السوقية للأسهم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. هذه المؤشرات لا تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتعددة الأبعاد المعقدة للتطور المالي. من أجل تصحيح هذا الخطأ أو هذه الثغرة تم تطوير مؤشر شامل للتطور المالي من طرف منتدى موظفي صندوق النقد الدولي IMF

Staff Discussion

إن مؤشر التطور المالي هو ترتيب نسبي للبلدان وفقاً لعمق، كفاءة ودرجة الوصول لمؤسساتها المالية وأسواقها المالية وهو عبارة عن مجموع لمؤشر المؤسسات المالية ومؤشر الأسواق المالية

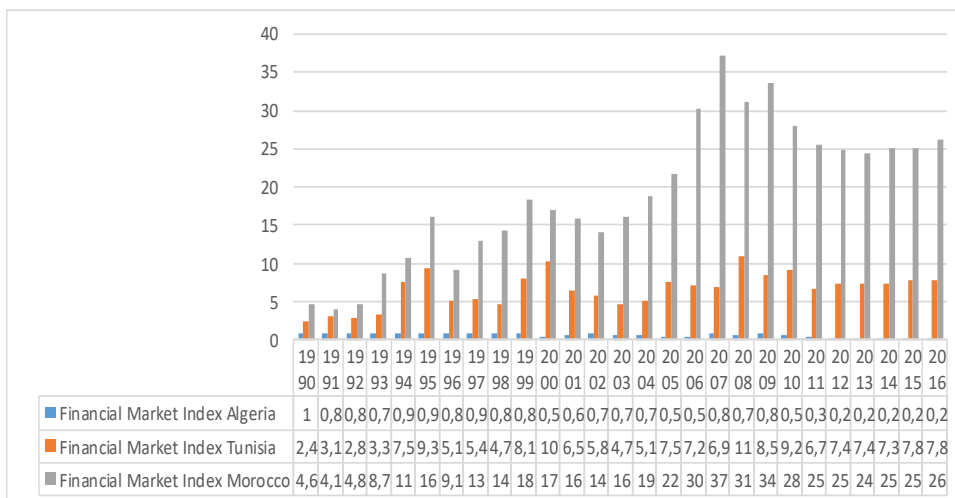
الشكل رقم 10: مؤشر المؤسسات المالية Financial Institutions Index



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

يوضح الشكل رقم 10 تطوّر مؤشر المؤسسات المالية في كلّ من الجزائر، تونس والمغرب مع العلم أنّ هذا الأخير Financial institution index هو مجموع: مؤشر عمق المؤسسات المالية Financial institutions depth index ، مؤشر الوصول إلى المؤسسات المالية Financial institutions Access index ومؤشر كفاءة المؤسسات المالية Financial institutions efficiency index يظهر من خلال الشكل تقدّم المغرب في قيمة مؤشر تطوّر المؤسسات المالية تليها تونس ثم الجزائر هذه النتائج سبق الإشارة إليها عند عرض المؤشّرات الخاصّة بالحجم المالي (مؤشّر الالتزامات السائلة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشّر القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي) والمؤشّرات المتعلقة بالنشاط المالي (عدد فروع البنوك التجارية لكلّ 100.000 بالغ وعدد ماكينات الصراف الآلي لكلّ 100.000 بالغ) حيث تمّ التوصل إلى أنّ النظام المصرفي المغربي حقّق مستويات عليا من التطوّر يليه النظام المصرفي التونسي ثم يأتي في الأخير النظام المصرفي الجزائري وهذا يدلّ على تعثّر سياسة التحرير المالي في الجزائر.

الشكل رقم 11: مؤشّر الأسواق المالية Financial Markets Index

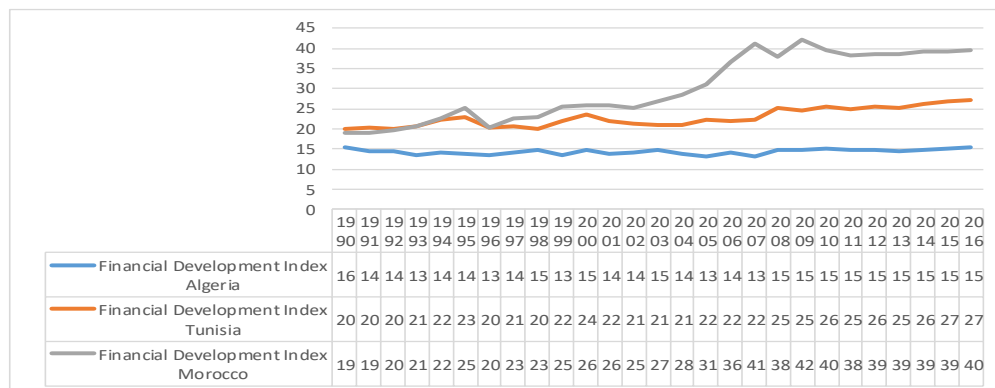


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

يوضح الشكل رقم 11 تطوّر مؤشّر الأسواق المالية في دول المغرب العربي مع العلم أنّ هذا الأخير هو مجموع: مؤشر عمق الأسواق المالية financial Markets depth index ومؤشر الوصول إلى المؤسسات المالية Financial Markets Access index ومؤشر كفاءة المؤسسات المالية Financial Markets efficiency index. يظهر من خلال الشكل رقم 11 أنّ المغرب يحتلّ المرتبة الأولى في قيمة مؤشر تطوّر الأسواق المالية تليها تونس ثمّ الجزائر وهذا راجع إلى أنّ بورصة الدار البيضاء تحتلّ المرتبة الأولى على صعيد بورصات دول المغرب العربي

تم تأسيس البورصة في تونس في سنة 1969 في شكل مؤسسة عمومية. وخلال أربعة عقود من الزمن شهدت إصلاحات متوالية وعميقة ساهمت في تحديث وسائل عملها لتجعل منها وسيلة للمساهمة في تمويل الاقتصاد. وقد أصبحت تحتل المرتبة الثانية على صعيد بورصات دول المغرب العربي بعد بورصة الدار البيضاء. أما بورصة الجزائر فتعتبر حديثة النشأة، حيث تم تأسيسها سنة 1988 بموجب نصوص تشريعية استندت على عدد مهم من المعايير الدولية، وتتشابه في إطارها التشريعي مع القواعد المعتمدة في كل من المغرب وتونس وقد بدأت نشاطها في سنة 1990 لكن رغم هذه الإصلاحات فإن البورصة الجزائرية لازال دورها محدود جدا ويمكن اعتبارها غائبة عن المشهد المالي الجزائري.

الشكل رقم 12: المؤشر الشامل للتطور المالي Financial Development Index



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

يظهر الشكل رقم 12 التمثيل البياني للمؤشر الشامل للتطور المالي الذي أصدره صندوق النقد الدولي

Financial Development Index وهو مجموع: مؤشر المؤسسات المالية **Financial Institutions Index** ومؤشر الأسواق المالية **Financial Markets Index** وهو يؤكّد النتائج

السابقة المتوصّل إليها

هذه النتائج التي تمّ التوصل إليها أكدتها دراسة دراسة **أحمد عبد الكريم بوغزالة 2015**: التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة الممتدة من 1990-2013 ودراسة لصندوق النقد الدولي حول مستويات التطور المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث قسمت البلدان الى خمس فئات من حيث التطور المالي.

الجدول رقم 01: مستوى التطور المالي حسب صندوق النقد الدولي

المستوى	منخفض جدًا	منخفض	متوسط	عالي	عالي جدًا
الدول	إيران	اليمن	قطر	لبنان	البحرين
	ليبيا	الجزائر	مصر	الأردن	
	سوريا	جيبوتي	تونس	الكويت	
		السودان	باكستان	الإمارات	
		موريتانيا	المغرب	السعودية	
			عمان		

المصدر: سوزان كرين، وآخرون. (2003). تطوير القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي)، الندوة الثالثة لصندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص 113.

الخاتمة

نفذت دول المغرب العربي إصلاحات اقتصادية ومالية منذ سنة 1990 والغرض من هذه الإصلاحات هو تطوير النظام المالي والمصرفي، تشجيع الوساطة المالية، تحفيز الادّخار، تسهيل تبادل السلع والخدمات والعقود والتأثير على معدلات النمو الاقتصادي وقد قمت من خلال هذا المقال بتقييم وقياس تطوّر الأنظمة المالية في دول المغرب العربي ومدى استجابتها للإصلاحات المطبّقة فخلصت الدراسة الى:

عرفت مؤشّرات العمق المالي (حجم الوساطة المالية) ومؤشّرات النشاط المالي تحسّنا واضحا بالنسبة للدول الثلاثة وخاصة بالنسبة للمغرب الذي حقّق مستويات عليا من التطوّر وهنا يظهر الأثر الإيجابي لسياسة التحرير المالي في المغرب.

من خلال عرض التطوّر الزمني لمؤشّر حقوق الملكية في دول المغرب العربي اتضح بأن النظام القضائي لا يتميّز بالكفاءة والفعاليّة وهو غير قادر على حماية حقوق الملكية في دول المغرب العربي وهذا ما يدل على استقلاليّة السلطة القضائية.

مستوى التطوّر المالي في كلّ من المغرب وتونس هو متوسط بينما في الجزائر هو منخفض

المراجع المستعملة:

- بن قانة. إسماعيل، بوغزالة. أحمد عبد الكريم. (2015). قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، 265-277
- بوغزالة. أحمد عبد الكريم. (2015). التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، 125-140 .
- سوزان كرين، وآخرون. (2003). تطوير القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي)، الندوة الثالثة لصندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
- مجاهد. كنزة. (2016-2015). تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المتقدمة والنامية باستعمال panel Data analysis، أطروحة دكتوراه منشورة جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- Adnan, N. (2011). Measurement of financial development: A fresh approach. In 8th International Conference on Islamic Economics and Finance. University of Surrey, United Kingdom and Comsats Institute of Information Technology, Islamabad, Pakistan.
- Bzhalava, E. (2014). Determinants of Financial Development.
- Mvogo, J. P. (2012). Les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne : définition-enjeux-réalités et propositions. Economics Thesis from University Paris Dauphine
- Sahay, R., Čihák, M., N'Diaye, P., & Barajas, A. (2015). Rethinking financial deepening: Stability and growth in emerging markets. *Revista de Economía Institucional*, 17(33), 73-107.
- Shaw, E. S. (1973). Financial deepening in economic development.
- TCHAKOUNTE, C. S. K., BAYE, F. M., & SIKOD, F. (2008). Impact du développement du secteur financier sur la pauvreté selon le genre en milieu rural camerounais. In African Economic Conference.
- Turunc, G. (1999). Développement du secteur financier et croissance : le cas des pays émergents Méditerranéens. *Revue Région et développement*, 10, 89-129.
- Voghouei, H., Azali, M., & Jamali, M. A. (2011). A survey of the determinants of financial development. *Asian-Pacific Economic Literature*, 25(2), 1-20.

الهوامش:

¹ <https://www.heritage.org/index/property-rights> consulté le (25/11/2018)

² <https://www.heritage.org/index/financial-freedom> consulté le (28/11/2018)

³ <http://data.imf.org/?sk=F8032E80-B36C-43B1-AC26-493C5B1CD33B> consulté le (29/11/2018).